

تقدّم أشغال الفريق المكلف بتطوير النظام المحاسبي للدولة

قمرت 27 نوفمبر 2013

الإطار العام

1. نص الفصل 68 من مجلة المحاسبة العمومية:

✓ تمسك العمليات التي يقوم بها المحاسبون العموميون وفقا
لأسلوب القيد المزدوج

✓ تستمد قائمة الحسابات من النظام المحاسبي الموحد

2. نصّ الفصل 5 من القانون عدد 81 لسنة 1973 المتعلق
بإصدار مجلة المحاسبة العمومية أنه يتم إحلال أسلوب القيد
المزدوج محل أسلوب القيد الوحيد **بصفة تدريجية.**

الإطار العام

- ✓ لم يتمّ تطبيق مقتضيات فصول مجلة المحاسبة العمومية و قانون إصدارها بالرغم من القيام بعدد الدراسات و المحاولات التي تمت خلال سنوات 1979 ، 1981 ، 1998 و 2005 و 2008 بالنسبة للجماعات المحلية و سنة 2004 بالنسبة للمؤسسات العمومية الإدارية
- ✓ تجربة نظام القيد المزدوج بالقباضات المالية سنة 1999
- ✓ صعوبة تحيين الأنظمة المعلوماتية الحالية إضافة إلى غياب إرادة سياسية واضحة
- ✓ انطلاقة جديدة منذ انطلاق برنامج التوأمة المتعلق لنظام التصرف في الميزانية حسب الأهداف

الهدف هو تحديث النظام المحاسبي بما يساهم في دعم الشفافية و الحوكمة الرشيدة في المالية العمومية

المرحلة الأولى: التشخيص

✓ تم التشخيص بالاعتماد على مراجع النظام الحالي و الدراسات السابقة و تقارير البنك الدولي و كذلك على عملية تدقيق بالمراكز المحاسبية

نتائج التشخيص

النقاط الإيجابية:

✓ يتميز النظام الحالي بالقواعد الصارمة المعتمدة في تسجيل العمليات المحاسبية

✓ يمكن من المتابعة لمشروعية العملية المسجلة،

✓ معالجة مندمجة و آلية للعمليات المحاسبية بفضل الأنظمة المعلوماتية المستعملة

✓ استكمال المعلومات المحاسبية بمعطيات غير محاسبية تمكن من متابعة وضعية مستحقات الدولة و متخلداتها بعنوان الدين العمومي

المرحلة الأولى: التشخيص

النقاط السلبية:

- ✓ الاقتصار على إدراج العمليات المتعلقة بالمقاييض والنفقات في إطار ما يعبر عنه بالمحاسبة النقدية **comptabilité de caisse**
- ✓ عدم ملاءمة التصنيفة المحاسبية الحالية مع المعايير المتداولة :
تعتمد بالأساس على تبويب الميزانية مع إضافة بنود خارج الميزانية
- ✓ عدم إمكانية متابعة تطور أصول الدولة و حصر تعهداتها و مستحققاتها
- ✓ لا يعتمد النظام المحاسبي العمومي الحالي على معايير محاسبية محدّدة

المرحلة الثانية: كيفية تحقيق الأهداف المقترحة

- ✓ أفضت عمليات التشخيص إلى اقتراح هدف طموح على المدى المتوسط مع التدرج بالنظر إلى الصعوبات و الإمكانيا
- ✓ يتمثل الهدف الطموح في تطوير نظام محاسبي يمكن من :
 - * متابعة مكاسب و ممتلكات الدولة
 - * استعمال قواعد مستمدة من المعايير المتداولة دوليا
 - * مرتبط بمحاسبة الميزانية
- ✓ دراسة نقاط التقارب و نقاط الالتقاء بين تبويب الميزانية و تصنيفة الحسابات
- ✓ البحث في المراحل التي يمكن أن تضمن تحقيق الأهداف

المرحلة الثالثة: تجارب البلدان الأخرى

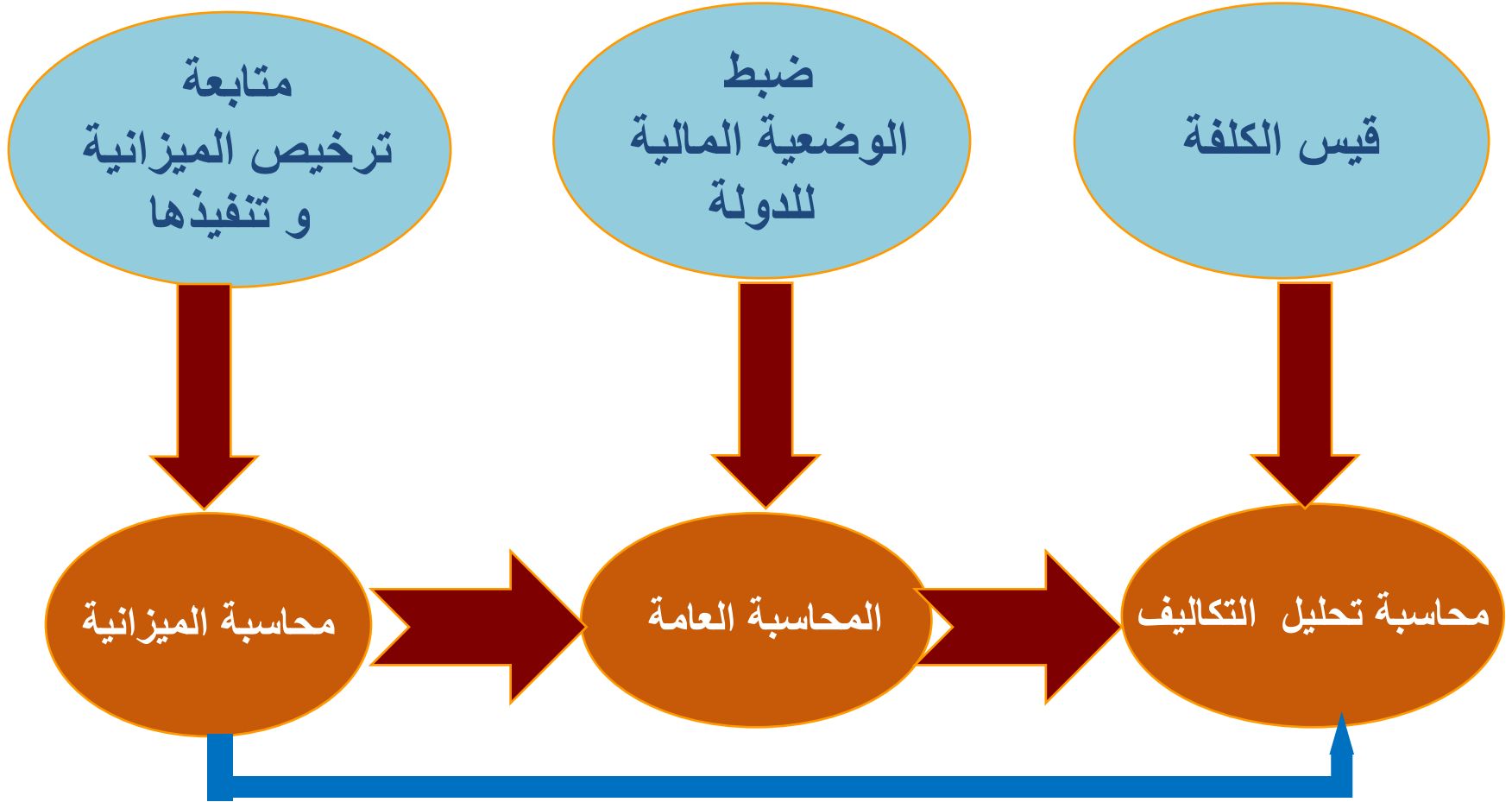
- إن مختلف دول العالم تسعى إلى اعتماد أنظمة محاسبية **مطابقة** للمعايير المعترف بها دولياً (IPSAS: المنظومة المحاسبية الدولية للقطاع العمومي) أو **مقاربة معها**،
- إن العديد من الدول تقدّمت أشواطاً هامة في إصلاح منظوماتها المحاسبية على غرار فرنسا و المغرب و دول الخليج العربي و دول أمريكا اللاتينية.
- اتجهت دول عديدة إلى **توفيق** معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية وذلك بدرجات مختلفة حسب ظروف كل دولة.

المرحلة الرابعة: تحديد التوجهات الاستراتيجية للنظام المحاسبي الجديد

- ✓ عرض مشروع التوجهات الاستراتيجية للنظام المحاسبي الجديد على مصادقة اللجنة الوزارية لتنسيق و قيادة مشروع التصرف في الميزانية بتاريخ 14 جوان 2013
- ✓ المصادقة على مبدأ الاستئناس بالمعايير الدولية المحاسبية في القطاع العام
- ✓ إقرار مبدأ التدرج في إرساء النظام الجديد و اعتماد تقنية القيد المزدوج ابتداء من 2014
- ✓ تبويب الميزانية وفق الأقسام المحاسبية 6 و 7 المتعلقة بالمصاريف و المداخل
- ✓ الموافقة على إحداث مجلس وطني للمعايير المحاسبية
- ✓ المصادقة على إحداث وحدة صلب الإدارة العامة للمحاسبة العمومية تكون من مهامها تأمين كتابة المجلس

الترابط بين الميزانية و المحاسبة

ثلاث أصناف من الحسابات للاستجابة إلى ثلاث أصناف من الحاجيات



المرحلة الخامسة : كيفية تحيين الأنظمة الإعلامية

✓ يعتمد النظام المعلوماتي الحالي على **عديد التطبيقات الإعلامية**

✓ ضرورة التطوير حسب المراحل التي سيقع اعتمادها للوصول إلى وضع نظام محاسبي يعتمد على المعايير المحاسبية الدولية

✓ دراسة مدى قدرة مختلف التطبيقات الإعلامية على إدماج القواعد الجديدة و نماذج الحسابات الجديدة و ذلك عبر تشخيص و تدقيق لدى المراكز المحاسبية و مع مهندسي مركز الإعلامية لوزارة المالية

✓ **صعوبة العملية بالنظر إلى :** - عدد التطبيقات الإعلامية

- عدد المراكز المحاسبية

- التزامن مع مشروع تحديث منظومة رفيق

- إيجاد حل مرن يستوعب التحيين حسب مراحل

✓ مواصلة الدراسة إثر استكمال القواعد و الأساليب الجديدة بكل الدقة المطلوبة

المرحلة السادسة: تفعيل خطة التدرج

أعمال قصيرة المدى:

- ✓ تنقيح و إتمام مجلة المحاسبة العمومية (إعداد 3 فصول أدرجت صلب مشروع قانون المالية لسنة 2014 بغرض إحداث المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية
- ✓ أمر يضبط تركيبة و طريقة تسيير المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية : تم إعداد المشروع و يتم حاليا إعادة النظر في التركيبة حسب اقتراحات مختلف الوزارات
- ✓ تركيز الكتابة القارة للمجلس و اختيار أعضاء لجان العمل المكلفة بإعداد المعايير المحاسبية
- ✓ الشروع في تطبيق تقنية القيد المزدوج :
 1. تجربة ببعض المراكز المحاسبية : في طور إعداد كراس الشروط: ضبط القواعد الجديدة و انعكاسها على العمليات المحاسبية و الوثائق و التطبيقية الإعلامية
 2. توسيع التجربة على مراكز أخرى قبل التعميم

المرحلة السادسة: خطة التدرج

- ✓ إعداد مشاريع أدلة تتضمن تحليل العمليات المحاسبية المنجزة بكل صنف من المراكز المحاسبية حسب النظام الحالي و دراسة كيفية معالجتها بالنظام الجديد
- ✓ اقتراح تطوير بعض الإجراءات الجديدة التي تمكّن من التحكم في أجال ضبط الحسابات و تجميعها تتعلق بالأساس في عمليات الربط بين المحاسبين العموميين

أعمال متوسطة المدى

- ✓ إعداد المعايير المحاسبية
- ✓ جرد الأصول وتقييمها
- ✓ الانتقال من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق